



ينطبق على مجلس الأمن الدولي بعد صدور قراره الهزيل بإرسال 30 مراقباً فقط إلى سوريا المثل القائل: "تمخص الجبل فولد فأرّاً"، بالأمس سمعنا أن عدد المراقبين سوف يبلغ 250 مراقب؛ ومن ثم تم اختزاله إلى طليعة مؤلفة من (30)، مراقب واليوم يصل إلى سوريا ستة مراقبين يعود قائهم إلى بلاده بعد أن يكتشف الحقيقة ويبقى خمسة منهم؛ اثنان إداريان، أي أن المراقبين الفعليين الذين سوف يمارسون العمل الرقابي هم ثلاثة، لما يقارب ستمائة نقطة تظاهر، أليست هذه مهزلة المهازل.

هذه اللعبة القذرة من الغرب بقيادة الولايات المتحدة لن تنطلي على الشعب السوري، والكل يعلم أن هذه العظمة التي رماها مجلس الأمن ليشغل بها الدول المتعاطفة مع القضية السورية، لا تغنى ولا تسمن من جوع.

فالاليوم كانت الخسائر (53) سورياً قتلوا على يد الطاغية وكتابه، ولم يتوقف القصف على أحياء حبيبنا حمص ولا لحظة منذ أن دخل القرار حيز التنفيذ، ناهيك عن الإعدامات الميدانية في كل من إدلب وحمامة وحوران، وإطلاق النار على المتظاهرين في حلب...، كل ذلك بعد أن دخل قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

والسؤال المطروح: هل يكفي هذا العدد لمراقبة تطبيق وقف إطلاق النار لنقطة تظاهر واحدة؟

مجلس الأمن يقرر إرسال (30) مراقباً عسكرياً غير مسلح" بصفة مدنية لمراقبة (23) مليون نسمة على مساحة (185000) كم<sup>2</sup>، والتي هي مساحة سوريا).

بينما أرسل في عام 1996 م في إطار اتفاقية دايتون للسلام التي وضعت نهاية لقتال عنيف بين الصرب والكروات والمسلمين؛ (13000) جندي مسلح لمراقبة حوالي ثلاثة ملايين نسمة على مساحة؛ (129.51) كم<sup>2</sup>؛ والتي هي مساحة (اليوسنة والهرسك).

وعلى هذا المبدأ كان على مجلس الأمن أن يرسل (115000) جندياً مسلحاً" إذا أخذنا النسبة السكانية، أو كان عليه أن يرسل (42000) ألف جندي مسلح فيما لو أخذنا نسبة المساحة الجغرافية.

إن مؤامرة (خطة) عنان تهدف في نهاية المطاف إلى تقويض ثورتنا وتحويلها في مرحلة لاحقة إلى أزمة إنسانية بعد أن يتكرم الطاغية وأذلame على المجتمع الدولي بالموافقة على فتح ما يسمى بالمرارات الإنسانية المحدودة، وهذا بحد ذاته يعد طوق نجاة له.

وللمحافظة على دورها العلني الرافض لسياسة الطاغية؛ مندوبة أميركا بمجلس الأمن: تعنف النظام وتشكك بالتزامه.. وتقول أن عليه الاستفادة من الفرصة. وطبعاً تعني ((القضاء على الثورة)).

وعلقت قائلة: "لقد زعمت الحكومة السورية أنها مستعدة للتراجع عن سياستها الفتاكه القاتلة وتبني القرار، والمجلس سيحكم على النظام (السوري) من خلال أفعاله وليس أقواله"، لافته إلى أن "المجلس سوف يقوم باتخاذ خطوة تهدف إلى الوفاء بمسؤولياته".

وأملت رئيس أن " يستمر المدّوء ((الهش)) في سوريا الذي عبر عنه عنان"؛ لأن توقف العنف ليومين بعد عام مستمر من العنف لا يعني أن النظام ملتزم، فالقوات النظامية مستمرة بالقصف على المدن، وهي تطلق النيران بشكل وحشي في حلب، مشيرة إلى أن "العنف الوحشي يثير شكوكاً حول التزام النظام".

وطالما أن رئيس تعلم أن: "الأسد بعد أن يعلن تجاوبه بالوعود يقوم بنكسها"، فلماذا هذه المهل وهذه القرارات. لقد صدق صاحب نظرية المربعات والدوائر التي أفادت مجلس الأمن كثيراً، وهو هو الآن يجتهد في تطبيقها؛ وبعد أن يخرج من دائرة المراقبين العرب، يدخل في مربعات المراقبين الأirmيين.

فمثى يقتنع الغرب بضرورة الحل السياسي للقضية السورية ويسارع في تطبيق خطة عنان، والتأمين للعملية الانتقالية بقيادة موحدة تفي بالالتزامات تجاه الشعب السوري.

إن قرار نشر الفريق الدولي يعتبر مثل قلته، لأن الأسد وعصابته سوف يقوض عمل البعثة كما قوض عمل مهمة المراقبين العرب من قبل، وهذا سيؤدي إلى شكوك ومخاوف تودي بالنهاية بالقرار في مزابل التاريخ.

إن وقف العنف واحترام حقوق الشعب السوري والبدء بعملية انتقالية للوصول إلى عملية حكم حقيقة، هو الأساس التي بني عليه قرار إرسال المراقبين الدوليين، وما عدا ذلك فهو لعب في الوقت الضائع، وسوف تنفلت الأمور بعد ذلك لتطال كل شيء، وعندها لن تنفع مبادرات عنان ولا مجلس الأمن، لأن الفرص تمنح مرة واحدة.

المصادر: